

٥ - فاعمة في الناسخ والمنسوخ

قد تقر أن النسخ في الشرائع جائز ، موافق للحكمة وواقع ، فإن شرع موسى نسخ بعض الأحكام التي كان عليها إبراهيم . وشرع عيسى نسخ بعض أحكام التوراة . وشرعة الإسلام نسخت جميع الشرائع السابقة . لأن الأحكام العملية التي تقبل النسخ ، إنما تشرع لمصلحة البشر . والمصلحة تختلف باختلاف الزمان ، فالحكيم العليم يشرع لكل زمن ما يناسبه .

وكما تنسخ شريعة بأخرى ، يجوز أن تنسخ بعض أحكام شريعة بأحكام أخرى في تلك الشريعة . فالمسلمون كانوا يتوجهون إلى بيت المقدس في صلاتهم ، فنسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة . وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين . ولكن هناك خلافا في نسخ أحكام القرآن ولو بالقرآن . فقد قال أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني المفسر الشهير : ليس في القرآن آية منسوخة ، وهو يخرج كل ما قالوا إنه منسوخ على وجه صحيح بضرب من التخصيص أو التأويل .

وظاهر أن مسألة القبلة ليس فيها نسخ للقرآن ، وإنما هي نسخ لحكمه ، لا ندرى هل فعله النبي ﷺ باجتهاده ، أم بأمر من الله تعالى غير القرآن ، فإن الوحي غير محصور في القرآن .

ولكن الجمهور على أن القرآن ينسخ بالقرآن ، بناء على أنه لا مانع من نسخ حكم آية مع بقائها في الكتاب ، يُعبد الله تعالى بتلاوتها ، وتذكر نعمته ، بالانتقال من حكم كان موافقا للمصلحة ولحال المسلمين في أول الإسلام ، إلى حكم يوافق المصلحة في كل زمان ومكان . فإنه لا ينسخ حكم إلا بأمر منه . كالتخفيف في تكليف المؤمنين بقتال عشرة أمثالهم ، والاكتفاء بمقاتلة الضعف بأن تقا تل المائة مائتين . وانفقوا على أنه لا يقال بالنسخ إلا إذا تعذر الجمع بين الآيتين من آيات الأحكام العملية ، وعُلم تاريخهما ، فعند ذلك يقال : إن الثانية ناسخة للأولى . أما آيات العقائد والفضائل والأخبار فلا نسخ فيها .

وقال الإمام شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى : مراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ

رفع الحكم بجملة تارة - وهو اصطلاح المتأخرين - ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة ، إما بتخصيص أو تقييد مطلق . وحمله على التقييد وتفسيره وتبيينه . حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً ، لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد . فالنسخ ، عندهم وفي لسانهم ، هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ ، بل بأمر خارج عنه . ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ، وزال عنه به إشكالات أوجها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر . انتهى .

وقال ولي الله الدهلوي في الفوز الكبير : من المواضع الصعبة في فن التفسير التي ساحتها واسمة جداً ، والاختلاف فيها كثير ، معرفة الناسخ والمنسوخ . وأقوى الوجوه الصعبة اختلاف اصطلاح المتقدمين والمتأخرين ؛ وما علم في هذا الباب ، من استقراء كلام الصحابة والتابعين ، أنهم كانوا يستعملون النسخ بإزاء المعنى اللغوي الذي هو إزالة شيء بشيء ، لا بإزاء مصطلح الأصوليين . فمعنى النسخ عندهم إزالة بعض الأوصاف من الآية بآية أخرى ، إما بانتهاء مدة العمل ، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر ، أو بيان كون قيد من القيود اتفافياً ، أو تخصيص عام ، أو بيان الفارق بين المنصوص وما قيس عليه ظاهراً ، أو إزالة عادة الجاهلية ، أو الشريعة السابقة . فانتسج باب النسخ عندهم ، وكثر جولان العقل هنالك ، واتسعت دائرة الاختلاف . ولهذا بلغ عدد الآيات المنسوخة خمسمائة .

وإن تأملت ، متعمقاً ، فهي غير محصورة . والمنسوخ باصطلاح المتأخرين عدد قليل . لاسيما بحسب ما اخترناه من التوجيه . انتهى .

وقال الإمام الشاطبي في الموافقات : الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم ، في الإطلاق ، أعم منه في كلام الأصوليين . فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً ، وعلى تخصيص العموم ، بدليل متصل أو منفصل ، نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجمل نسخاً ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي ، بدليل شرعي متأخر ، نسخاً . لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد . وهو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد

في التكليف ، وإنما المراد ما جرى به آخراً ، فالأول غير معمول به ، والثاني هو المعمول به . وهذا المعنى جاء في تقييد المطلق . فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته ، فلا إعمال له في إطلاقه ، بل العمل هو المقيد ، فكأن المطلق لم يقد مع مقيدته شيئاً ، فصار مثل الناسخ والمنسوخ . وكذلك العام مع الخاص . إذ كان ظاهر العام شمول الحكم لجميع ما يتناولها اللفظ . فلما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبه الناسخ والمنسوخ . إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص ، وبقي السائر على الحكم الأول ، والبين مع المبهم ، كالقيد مع المطلق . فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني ، لرجوعها إلى شيء واحد . ولا بد من أمثلة تبين المراد : فقد روى عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ »^(١) أنه ناسخ لقوله تعالى : « مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا »^(٢) وهذا ، على التحقيق ، تقييد لمطلق . إذ كان قوله « نُؤْتِهِ مِنْهَا » مطلقاً ومعناه مقيد بالمشيئة ، وهو قوله في الأخرى « لمن نريد » وإلا فهو إخبار ، والأخبار لا يدخلها النسخ .

وقال في قوله « وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ » إلى قوله « وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ »^(٣) هو منسوخ بقوله « إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا... »^(٤) الآية

(١) [١٧ / الإمراء / ١٨] ونصها : مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا .

(٢) [٤٢ / الشورى / ٢٠] ونصها : مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ .

(٣) [٢٦ / الشعراء / ٢٢٤ - ٢٢٦] ونصها : وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنْهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ .

(٤) [٢٦ / الشعراء / ٢٢٧] ونصها : إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا ، وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ .

قال مكيّ - وقد ذكر عن ابن عباس، في أشياء كثيرة في القرآن فيها حرف الاستثناء، أنه قال: منسوخ - قال: وهو مجاز لا حقيقة. لأن المستثنى مرتبط بالمستثنى منه، بينه حرف الاستثناء أنه في بعض الأعيان الذين عمهم اللفظ الأول، والناسخ منفصل من المنسوخ، رافع لحكمه، وهو بغير حرف. هذا ما قال. ومعنى ذلك: أنه تخصيص العموم قبله، ولكنه أطلق عليه لفظ النسخ، إذ لم يعتبر فيه الاصطلاح الخاص.

وقال في قوله تعالى: «لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا»^(١) أنه منسوخ بقوله: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ...»^(٢) الآية. وليس من الناسخ والمنسوخ في شيء. غير أن قوله: «ليس عليكم جناح» يثبت في الآية الأخرى أنما يراد بها المسكونة.

وقال في قوله تعالى: «انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا»^(٣) أنه منسوخ بقوله: «مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً»^(٤) والآيتان في معنيين. ولكنه نبه على أن الحكم بعد غزوة تبوك أن لا يجب النفير على الجميع.

وقال في قوله تعالى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ»^(٥) منسوخ بقوله: «وَأَعْلَمُوا

(١) [٢٤ / النور / ٢٧] ونصها: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ.

(٢) [٢٤ / النور / ٢٩] ونصها: لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ.

(٣) [٩ / التوبة / ٤١] ونصها: انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ.

(٤) [٩ / التوبة / ١٢٢] ونصها: وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ.

(٥) [٨ / الأنفال / ١] ونصها: يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ، قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ =

أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ . . . » (١) الآية ، وإنما ذلك بيان لهم في قوله : « لله والرسول » .

وقال في قوله تعالى : « وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ » أنه منسوخ بقوله : « وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا . . . » الآية . وآية الأنعام خبر من الأخبار ، والأخبار لا تنسخ ولا تُنسخ .

وقال في قوله : « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ . . . » (٢) الآية : أنه منسوخ بآية الموارث . وقال مثله الضحاك والسدي وعكرمة . وقال الحسن : منسوخ بالزكاة . وقال ابن السيب : نسخه الميراث والوصية .

والجمع بين الآيتين ممكن ، لاحتمال حمل الآية على النذب ، والمراد بأولى القربى من لا يرث . بدليل قوله : « وَإِذَا حَضَرَ » كما ترى الرزق بالحضور ، فإن المراد غير الوارثين . وبين الحسن أن المراد النذب أيضا بدليل آية الوصية والميراث ، فهو من بيان الجمل والمبهم .

= وَالرَّسُولِ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ .

(١) [٨ / الأنفال / ٤١] ونصها : وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلَ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(٢) [٦ / الأنعام / ٦٩] ونصها : وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرِي لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ .

(٣) [٤ / النساء / ١٤٠] ونصها : وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا .

(٤) [٤ / النساء / ٨] ونصها : وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا .

وقال هو وابن مسعود في قوله : « وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » أنه منسوخ بقوله : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا »^(٢) بدليل أن ابن عباس فسر الآية بكتان الشهادة ، إذ تقدم قوله « وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ » ثم قال : « وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ » الآية . فحصل أن ذلك من باب تخصيص العموم أو بيان المجمل .

وقال في قوله : « وَلَا يُبْذِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا »^(٣) أنه منسوخ بقوله : « وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ »^(٤) الآية ، وليس بنسخ وإنما هو تخصيص لما تقدم من العموم . وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت في قوله تعالى : « وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ »^(٥) أنه ناسخ لقوله : « وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ »^(٦) فإن

(١) [٢ / البقرة / ٢٨٤] ونصها : اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .

(٢) [٢ / البقرة / ٢٨٦] ونصها : لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ...

(٣) [٢٤ / النور / ٣١] ونصها : وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَنْقُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْذِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ...

(٤) [٢٤ / النور / ٦٠] ونصها : وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ، وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .

(٥) [٥ / المائدة / ٥] ونصها : الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ...

(٦) [٦ / الأنعام / ١٢١] ونصها : وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ، وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ .

كان المراد أن طعام أهل الكتاب حلال وإن لم يذكر اسم الله عليه فهو تخصيص للعموم .
وإن كان المراد طعامهم حلال بشرط التسمية فهو أيضا من باب تخصيص . لكن آية الأنعام
هي آية العموم المخصوص في الوجه الأول ، وفي الثاني بالعكس .

وقال عطاء في قوله تعالى : « وَمَنْ يُؤْلَهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ » ^(١) أنه منسوخ بقوله :
« إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ » ^(٢) إلى آخر الآيتين ، وإنما هو
تخصيص وبيان لقوله « وَمَنْ يُؤْلَهِمْ » فكأنه على معنى « وَمَنْ يُؤْلَهِمْ » وكانوا مثل
عدد المؤمنين . فلا تعارض ولا نسخ بالإطلاق الأخير ، والأمثلة كثيرة . انتهى .
وسياتى في تفسير قوله تعالى : « مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ » ^(٣) زيادة على ما هنا بعونه تعالى .

٦ — قاعدة في القراءة الشاذة والمرج :

قال أبو عبيد في فضائل القرآن : المقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين
معانيها . كقراءة عائشة وحفصة « والصلاة الوسطى صلاة العصر » وقراءة ابن مسعود
« فاقطعوا أيما نها » وقراءة جابر « فإن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم » .
قال : فهذه الحروف وما شا كلها قد صارت مفسرة للقرآن . وقد كان يروى مثل هذا
عن التابعين في التفسير فيستحسن . فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ، ثم صار في نفس

(١) [٨ / الأنفال / ١٦] ونصها : وَمَنْ يُؤْلَهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبرُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ
أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ ، وَبِئْسَ الْمَصِيرُ .

(٢) [٨ / الأنفال / ٦٥] ونصها : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا
أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ .

(٣) [٢ / البقرة / ١٠٦] ونصها : مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا
أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ .